صراع الثيوقراطية والعلمانية في عراق ما بعد التغيير

حسين شلوشي*
كاتب وإعلامي من العراق

* مستشار مركز حمورابي

مقدمة

انطلقت الأحزاب العراقية جميعها باختلاف مشاربها وانتماءاتها الفكرية والدينية، للعمل في الساحة العراقية بعد الغزو والاحتلال الأميركي للبلاد في، وكانت جميعها محكومة بثلاثة عوامل أو عناصر واقعية وهي، الأول: الصدمة والغموض: وهذا المفهوم هو انعكاس لاستراتيجية الحرب الأميركية المتمثل بـ (الصدمة والترويع)، إذ تمثلت الصدمة بمواجهة حقيقة الفراغ السياسي وحقيقة سقوط النظام، الى جوار الغموض والضبابية بين الإرادة الحزبية (الاحزاب) والارادة الأميركية والارادة الجماهيرية، الثاني: العاطفة: عبّر الجمهور عن عواطفهم في حدود التعبير عن الحرية الشخصية والكشف عن كوامن عقدية وثقافية مكبوتة، الثالث: الإرث التاريخي: تقدمت الاحزاب الى الساحة العراقية وهي غير متهيئة لمشاريع سياسية تفصيلية بعد سقوط النظام.

ولا تملك الاحزاب رؤية واضحة عن البناء والتأسيس بحكم آلية التغيير، التي حصلت والانفصال عن المجتمع لفترة طويلة جداً، على أساس أن معظم الأحزاب كانت في المنفى، والأخرى الداخلية ظرفها العام معروف ومحكومة بضغط النظام، وبذلك فإن هذه الأحزاب وجدت ضالتها في العبور الى الجمهور والاندماج معهم بالرمزيات التاريخية الدينية، فهذه الشخصيات تختصر الطريق عليهم في التعريف والحضور والاضافة في الريادة والقيادة، وقيمة كبيرة للتحرك والاندماج السريع في المجتمع.

هذه الأحزاب وجدت ضالتها في العبور الى الجمهور والاندماج معهم بالرمزيات التاريخية الدينية

أولاً: الوعاء الأوسع

الشعار الأبرز الذي حملته الولايات المتحدة قبل وفي أثناء وبعد احتلال العراق هو(الديمقراطية)

كان الشعار الأبرز الذي حملته الولايات المتحدة قبل وفي أثناء وبعد احتلال العراق هو(الديمقراطية)، والعمل على إرسائها في العراق الجديد ما بعد الحكم الديكتاتوري، وبقدر جاذبية الشعار والمفهوم الديمقراطي فأن انظار العراقيين في الأعم الأغلب، وطبقاً لسمة الشعب العامة الظاهرة في التدين والمحافظة على التقاليد ذهبت صوب المرجعية الدينية، وأظهرت هذه الجماهير التفافاً وولاءً كبيراً لهذه المرجعيات، لا سيّما مرجعية آية الله العظمى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني.

وبرغم هذا الاقتراب الذي أبدته الأحزاب الإسلامية والعلمانية من المرجعية والمؤسسة الدينية، لم يكن في ذهن أيّ منها فكرة السلطة الدينية (الثيوقراطية)، أو التفكير بنظرية إسلامية لحكم العراق، لأنهم يدركون أن هذا الأمر لا يمكن للولايات المتحدة أن تقبل أو تسمح به، بل إن واحداً من أهدافها السياسية المباشرة في العراق، تقويض السلطة والحكومة الإسلامية في جمهورية إيران الإسلامية، الأمر الذي دعا آية الله السيد محمد باقر الحكيم رحمه الله، أن يعلن صراحة من على منبر الجمعة في النجف (أننا لا نريد حكومة دينية على غرار النموذج الإيراني أو غيره)، بل يؤكد أننا مع خيارات الشعب العراقي وكل الإديان والطوائف محترمة، وهذا ما إنعكس في ديباجة الدستور العراقي لتعريف الدولة العراقية الجديدة بأنها (تحترم الإسلام).

وفي الوقت الذي كانت الضغوط السياسية الدولية وأخرى شعبية داخلية من طوائف واقوام واقليات موجهة على الاحزاب العراقية، تدعوها الى الانفكاك عن مطلب (الدولة الاسلامية) وحتى الابتعاد عن فرض الشريعة الاسلامية في الدستور ومن ثم بالقوانين، كانت هذه الاحزاب في مورد وحاجة فرض المقبولية على الجمهور وتحقيق الحضور فيه، وبذلك لا يمكنهم الانفكاك عن خطابهم الديني وثقافتهم ودعواهم، الأمر الذي فرض متغيراً مهماً في سلوكية الاحزاب الدينية، هو أقرب الى الانفصام (بالشخصية الحزبية الإسلامية)، وهو المقتل الذي

سلوكية الاحزاب الدينية، هو أقرب الى الانفصام (بالشخصية الحزبية الإسلامية)، وهو المقتل الذي يروق للولايات المتحدة أن تجده في هذه الاحزاب

يروق للولايات المتحدة أن تجده في هذه الاحزاب، وذلك بتفريغها من محتواها (الشرعي) إلى السلوك السياسي (البراغماتي) غير المحدد بثوابت عقدية أو شرعية.

من جانبها وقعت الأحزاب العلمانية هي الأخرى في الاشكالية نفسها، سواء القومية منها أو اليسارية، لأنها تهافتت على السلطة مع الاسلاميين بكافة تفاصيلهم الدينية والطائفية، وتأكيد وقبول (تحكم) المرجعية الدينية في قضايا الخلاف السياسي والقانوني والشعبي، فضلاً عن الالتصاق بالولايات المتحدة الأميركية وإظهار التابعية لها، لتبدو فارغة المحتوى القومي واليساري الثوري، فالصراع الأول بين هذه الاحزاب هو صراع النفوذ الشعبي والسواد السياسي، بعيداً عن الإقناع الفكري والعقائدي المتقاطع حد التناقض أحياناً بينهما لا سيّما في الجذور.

ثانياً: صراع الجذر

أن الأحزاب الاسلامية التي عملت في العراق الجديد وشاركت في العملية السياسية من الشيعة والسنة، تستند الى مباني فكرية شبه متطابقة، أو إنها في أقل تقدير إن اختلفت في التفاصيل فأنها تتفق النتائج، ومن أهم مصادر الثقافة والفكر الأولى لهذه الاحزاب في العصر الحديث (خمسينات وستينات وسبعينات القرن العشرين)، السيد الشهيد محمد باقر الصدر رحمه الله والسيد سيد قطب رحمه الله، وفي ذات السياق داخل المحتوى الفكري لكلاهما هناك الجانب الفكري والتطبيقي لحاكمية الإسلام، والذي تمثل في (الحكومة الاسلامية) التي أسسها السيد الإمام روح الله الخميني.

أن الأحزاب الاسلامية التي عملت في العراق الجديد وشاركت في العملية السياسية من الشيعة والسنة، تستند الى مباني فكرية شبه متطابقة

وهؤلاء الأعمدة جميعهم يؤكدون على (حاكمية الله)، وصلاحية الدين الإسلامي لنظريات عمل سياسي واقتصادي واجتماعي وتنموي في داخل الممكن الشرعي في الدين الاسلامي، بالنسبة إلى سيد قطب، يرى أن الحكم ينقسم الى قسمين أو نوعين (إمّا حكم إسلامي تكون الحاكمية فيه لله وحده أو حكم جاهلي وهو حكم لا تكون فيه الحاكمية لله)[1].

(1) امال الخرافي، سيد قطب في ظلال صاحب الظلال، مركز الحضارة، بيروت، 2000.

ومن المعلوم أن الحزب الاسلامي العراقي هو امتداد وجزء من حزب

أن الحزب الاسلامي العراقي هو امتداد وجزء من حزب الإخوان المنتشر في العالم الاسلامي والعربي

الإخوان المنتشر في العالم الاسلامي والعربي، وأن سيد قطب هو من جغرافيا المنبع وكذلك منبع الفكر للإخوان، وأن سيد قطب يعد أن الحكم في الاسلام مسألة عقيدية، وأنها تدخل في صميم الربوبية والألوهية، بمعنى أن الحاكمية هي التوحيد وبذلك فهي إلزام بالأصول، وكذلك هو يضع استراتيجية عمل لحزب الاخوان المسلمين للوصول الى غايات العقيدة، ويحدد هذه الاستراتيجية في كتابه (**معالم في الطريق**)، الذي كتبه وهو في سجن طره بأربعة محطات أو مراحل يما هي فيها الدعوة الاسلامية الأولى، وانتشار الاسلام على يد الرسول محمد صلى الله عليه وآله، وتمثلت هذه المراحل بـ (الجاهلية، الحاكمية، العصبة المؤمنة، الجهاد)، وهو يرى أن الجاهلية تعني حكومة بلا اسلام وعودة إلى عصر ما قبل الاسلام، وهي اعتداء على الحاكمية الإلهية، وأورد في كتابه (معالم في الطريق)، (الجاهلية تقوم على أساس الاعتداء على سلطان الله في الأرض وعلى أخص خصائص الألوهية وهي الحاكمية)[2].

(2) المصدر نفسه.

وأن هذا التقرير بالحاكمية تنشأ منه عصبة مؤمنة (الحزب) لتفرض الحاكمية ولو بالجهاد، وهو يُفصّل في الدعوة وأخذ المواثيق وقبول الذين يسايرون (الحاكمية)، الوقت نفسه يؤكد حصول الصراع بين العصبة المؤمنة (الحزب)، والأخرى التي لا تريد الحاكمية، بالجانب الآخر الشيعي فإن تجربتي الفكر والعمل جاهزتان كنماذج للقراءة والعمل أيضاً.

إن السيد محمد باقر الصدر رحمه الله قد وضع الأطر الفكرية لهذه الحاكمية، وبدأ التأسيس لمنهجية نظرية متكاملة، فراح يؤسس إلى (فقه النظرية) الذي يبدأ بـ(فقه الفرد) أو الأحكام الشرعية المتعلقة بالمكلف كفرد، ويعبر منه إلى فقه المجتمع وهذا المجتمع يعني **الدولة** أو **الامة**، فهو يرى أن الرسول محمد صلى الله عليه وآله، كان يمارس دورين بوجوده فهو ينقل **تكليف الافراد**، وأخرى يمارس دور **مسؤول الدولة** يماهي كوجود معنوي ومادي. ولذلك فلا بد من وجود نظرية إسلامية في جوانبها (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية)، وهذه النظرية تأتي بفقه آخر وهو فقه المجتمع والدولة، يتجاوز فقه الفرد، وعبّر عن ذلك في تفسيره الموضوعي للقرآن الكريم باصطلاح (منطقة الفراغ التشريعي)، وأن هذه المنطقة

هذه المنطقة (الفراغ) يملؤها الفقيه العادل على وفق المبادئ والتطورات العامة للإسلام

(الفراغ) يملؤها الفقيه العادل على وفق المبادئ والتطورات العامة للإسلام[3]، ومن جانب آخر فإن النموذج العملي لدولة وحكومة اسلامية موجوداً في الجمهورية الاسلامية الإيرانية، هو يستند إلى ذات الأطر الفكرية والمفاهيم في فقه المجتمع والولي العادل.

(3) محمد باقر الصدر، الاتجاهات المستقبلية لحركة الاجتهاد، بيروت،

هذه المفاهيم والأطر كان قد دافع عنها وأسس لها فكرياً وثقافياً وعملياً السيد الإمام الخميني رحمه الله، ونكتفي بنقل قول للسيد الامام نراه مهماً كما في كتابه **كشف الاسرار**، وهذا الكتاب والقول هما قبل نجاح الثورة، يقول (**جميع الحكومات تتعارض مع مصالح الناس، وهي باطلة، إلا الحكومة الإلهية وكل شرعة باطلة ولاغية عدا شرعة الله**)[4].

(4) حاكمية الفقه بين السلطة والولاية. الفكر السياسي عند الامام الخميني، مركز الحضارة، بيروت،2010.

ثم بيّن في كتاب البيع «لما كانت الحكومة الاسلامية حكومة قانونية، بل حكومة القانون الإلهية الوحيدة. . . . فلا بد من توافر صفتين في الحاكم هما أساس الحكومة القانونية، ولا يعقل تحققها إلا بهما، احداهما العلم بالقانون (الفقه) والثانية (العدالة)»[5]، وعلى وفق ذلك، فإن الجذر للأحزاب الاسلامية يؤكد **الحاكمية لله** تشريعاً وعملاً، وكذلك ممكناً والاساس في هذه الحاكمية أن نعتقد بها ك (مجموعة) بيقين التشريع، واللافت في الأمر أن المفكرين المنظرين لهذه الحاكمية، قد تمّ اعدامهم من القيادات السياسية القومية في مصر والعراق.

(5) المصدر نفسه.

وكذلك فإن الجزء الأكبر من جهد هؤلاء المفكرين، كان موجهاً لتقويض الفكر الماركسي والوجودي والعمل الشيوعي، وإن هؤلاء اجتمعوا اليوم في بوتقة واحدة لإنشاء حكومة ودستور وقوانين للمجتمع، يفترض أنها تؤسس لبناء دولة، والملاحظة المهمة أن الحركات القومية والحركة الوطنية العراقية، لم تكن في عداء مع الحركات والرموز الدينية قبل أن تصل إلى السلطة، بل كان هناك تنسيق وعلاقات وتبادل آراء وأدوار بالمعارضة للأنظمة (في مصر أكثر منه في العراق)، وكانت هذه الحركات (العلمانية) تتكأ على الاحزاب الاسلامية في جوانب التعبئة الجماهيرية والتثوير الشعبي، وبعد النجاح والتغيير في الانظمة بإزاحة الاسلاميين من الساحة السياسية، لأنهم غير جاهزين لتقديم مشروع حكمهم وادواته الناجعة في إدارة الدولة، تتم مواجهتهم مباشرة من جميع القوى غير الأسلامية في الداخل والخارج.

الجزء الأكبر من جهد هؤلاء المفكرين، كان موجهاً لتقويض الفكر الماركسي والوجودي والعمل الشيوعي

إن هذا الصراع هو صراع تحدي بين الطرفين (الاسلامي والعلماني)، فالعلمانيون يعدون الإسلاميين تهديداً مستمراً لهم في خطابهم وسلوكهم والاسلاميون، يعدونهم تهديداً لهم وللمجتمع، ولا بد من تخليص المجتمع من هذه الافكار ومن يتبناها، إن هذا النوع من الصراع يتواصل بأدوات وأطروحات عصره، أي طروحات الديمقراطية وأدواتها الاساسية في الانتخابات ودعاياتها وحملات التسقيط الاعلامي، ليتمظهر في (التنافس) الانتخابي، وأن هذا التنافس لا يلغي مخاوف التهديد لكلاهما، بل يعززه أكثر فأكثر ويتعداها إلى المخاوف الانقلابية.

إن التجربة الحزبية في العراق بدءاً من نشأتها في نهاية الحكم العثماني والاحتلال البريطاني، أو من فترة الاجازة الرسمية لإنشاء وتأسيس الاحزاب والجمعيات في العراق، في الحكم الملكي عام، كانت تعاني من أزمة الثقة فيما بينها بشكل كبير يصل إلى حد قتل الآخر، وليس اقصائه أو تهميشه، وأن صراع القوميين والشيوعيين حافل بالمجازر والمشانق، فضلاً عن حملة الاسلاميين على الشيوعيين، والتي استفاد منها القوميون ثم حملة القوميين على الإسلاميين، التي استفادت منها أميركا وإسرائيل، وأدت الى تجمع الضحايا (إسلام ويسار) في خليط غير متجانس، ثم أضيفت إليها ضحايا الصراع القومي ـ والقومي الاشتراكي ـ والاشتراكي الديمقراطي، إلى هذا التجمع لينتج ما ينتج من خلطة حزبية تتصدر المشهد العراقي[6]، هذا الصراع الحزبي يتغذى ايضاً بمنظومة دولية تتوزع عليها الأحزاب العراقية بشكل عام.

صراع القوميين والشيوعيين حافل بالمجازر والمشانق، فضلاً عن حملة الاسلاميين على الشيوعيين

(6) زهير الدوري، الفكر السياسي للأحزاب والحركات العلمانية بالعراق، 2013.

ثالثاً: صراع النفوذ الدولي

إن الولايات المتحدة الأميركية هي أول من حدد أهدافها الاستراتيجية في العراق، سواءً الأهداف ضمن دولة العراق أو حركته الإقليمية مع دول الجوار أو موقعيته في استراتيجية عصر الهيمنة الأميركية أو القطبية الإحادية للكون، إلّا أنها (أميركا) لم تكن تدرك كامل التفصيل والصورة في المجتمع العراقي، ولذلك كانت في أمس الحاجة الى المجسات العراقية عبر الإحزاب والجماعات الصغيرة والكبيرة، الدينية أو العلمانية، والمعارضة للنظام السابق أو من كانت معه أو حتى جزء منه.

والدولة الأخرى كانت تعرف ما تريد ولديها معرفة تفصيلية أكثر دقة من أميركا في العراق هي الجمهورية الاسلامية الايرانية، وأن هذا الإدراك ناتج عن اسباب عديدة أهمها أنها دولة مجاورة، اسلامية، تقارب واحياناً تطابق فكري مع العراق، تواصل تاريخي مستمر، المعارضة السابقة معظمها مستقر أو مر منها الى خارجها، اقامات طويلة سابقاً ولاحقة بالعراق لمسؤولين ايرانيين، خاضت حرباً لثمان سنوات مع العراق، فضلاً عن أدراك الجمهورية أنها مستهدفة من أميركا بشكل مباشر بعد احتلال العراق، والتي أصبحت على تخومها، والوقت نفسه فإن الجمهورية تعرض نفسها طبقاً لعقيدتها وأدبيات ثورتها الاسلامية، أنها مع استقلال الدول الاسلامية وضد الاستكبار العالمي وعلى رأسه أميركا.

أمّا الدول الأخرى المجاورة (تركيا، الأردن، سوريا، السعودية، الكويت)، فكانت جميعها تتفق أن سقوط النظام في العراق والتغيير هو في صالح ايران، كذلك فإن جميع هذه الدول باستثناء (سوريا)، ولأسباب مختلفة بينها تطمح وتسعى لأسقاط هذه الفرضية بأساليب ووسائل وفاعليات مختلفة، وأن الخطوة البديهية الأولى لهذه الدول، هو أن يكون لها نفوذ ووجود يقوض أو يوازي النفوذ الايراني في العراق، وأن هذا الوجود لا بد أن يكون من العراقيين والأحزاب العاملة في الساحة العراقية، أو خلق أخرى، بمسميات واتجاهات متعددة (دينية وعلمانية) وسواتر مختلفة تنتشر من أقصى اليمين الى أقصى اليسار، ومن خطاب الطائفية المنفرة الى خطاب العنصرية الوطنية، وعلى إيقاع هذا الصراع الدولي الإقليمي ينشب صراعاً حزبياً عراقياً آخر، على أساس الانتماء الى هذه الدولة أو تلك، وهذا الصراع ليس له علاقة بالتصنيف العام (دينية وعلمانية)، أنما هو صراع الحفاظ على خطوط الانسحاب والعمق الاستراتيجي لكل حزب.

ومن خطاب الطائفية المنفرة الى خطاب العنصرية الوطنية، وعلى إيقاع هذا الصراع الدولي الإقليمي ينشب صراعاً حزبياً عراقياً آخر

إنّ ما يزيد هذا الصراع غموضاً وتعقيداً واشتباكاً وتندراً في الخطاب، هو أن هذه الاحزاب لم تعلن ولم تكشف عن مشاريعها السياسية ليتسنى الحكم عليها، فضلاً عن أن بعض هذه الدول تشتبك مع العراق وتشتبك فيما بينها داخل العراق، ومن هذا الاشتباك تتشرذم الأحزاب والقوى السياسية العراقية في هذه الحلبة.

قد يبدو للوهلة الأولى أن هذا الصراع سهل، ويمكن تجاوزه بإرادة وطنية أو مشروع وطني، إلّا أنه ليس كذلك، لا سيّما وأن الارادة الوطنية ومشروعها الوطني لم ينضجا بعد، وأن هذا الصراع الدولي هو صراع مصالح كبرى، وصراع تاريخي قديم وحديث لا مجال الآن للتوسع فيه، لأنه يحتاج الى استعراض صراعات امبراطوريات المنطقة، لا سيّما العثمانية والصفوية، ومن ثم التصاق وانفكاك الأشراف في الجزيرة العربية مع العثمانيين، ومن ثم اشتباك حلف ابن سعود والوهابية ضد الاشراف، وبعدها الاستعمار البريطاني واضمحلال أحزاب الاتراك وامتداد الاشراف الى العراق والشام، وموقعية العراق كدولة ورموز سياسية اجتماعية ودينية في هذا الصراع والحرب العالمية[7].

(7) علي الوردي، قصة الاشراف وابن سعود، شركة الوراق، بيروت.

لكن ما يهمنا في هذا الصراع أو نقطته الأهم، هو أن القرار العراقي أصبح قراراً خارجياً أو ملغماً بأنواع المحددات الخارجية، واذا اخذنا بالقياس البسيط جداً، فإن الحكومة العراقية لم تستطع تنفيذ مذكرة قبض بحق المدان طارق الهاشمي، لأنه بحماية دولة تركيا، فضلاً عن عشرات الارهابيين المرسلين من السعودية، تتوقف أحكامهم ويطلق سراحهم بدعوى أنهم من الطائفة السنية، وهكذا بالنسبة إلى الدول الأخرى، إنّ الفرز في هذا الصراع يأخذ وقتاً طويلاً من العراق، وربما يحتاج إلى متغيرات كبرى في المنطقة[8].

أن القرار العراقي أصبح قراراً خارجياً أو ملغماً بأنواع المحددات الخارجية

(8) Yoel Guzansky and Gallia Lindenstrauss, Iraq's Future Will Be Shaped By Its Neighbors, Foreign Policy Research Institutē March 29 - 2013.

رابعاً: صراع الدور والمصلحة السياسية

تعاني الأحزاب في العراق الى جانب ظاهرة التشظي، ظاهرة أخرى هي ظاهرة الانسلاخ من هذه الاحزاب أو التحول عنها، وأن الممرات بين الصنفين تبدو مفتوحة وغير مقتصرة على طرف دون أخر، هذه التحولات والانسلاخات تؤكد أن صراع الاحزاب، إنما هو صراع مصالح سياسية ذاتية أو صراع دولي على الاحزاب، وأن هذه الأحزاب تبتعد عن (الفكرة) أو جذر التأسيس لصالح العيش والاستمرار في السلطة، ومن ثم فإن مسمياتها الحزبية بحاجة الى إعادة قراءة وتغيير لتكون أكثر ملائمة لسلوكها السياسي.

الأحزاب تبتعد عن (الفكرة) أو جذر التأسيس لصالح العيش والاستمرار في السلطة، ومن ثم فإن مسمياتها الحزبية بحاجة الى إعادة قراءة وتغيير لتكون أكثر ملائمة لسلوكها السياسي

فالحزب الإسلامي والوفاق والمجتمع العراقي والجبهة الوطنية أصبحوا (العراقية)، والأخيرة أيضاً توزعت الى بيضاء وحرة ووطنية وغيرها، والمجلس الإسلامي الاعلى أصبح اسمه (المواطن)، والدعوة جماعة السيد المالكي أصبح اسمها القانون، وأخرى الإصلاح وثالثة تنظيم العراق ورابعة عزت سليم، والتيار الصدري الى احرار وفضيلة وعدالة وغيرها.

لا شك أن هناك اسباباً عديدة معلنة لهذا التشظي وأخرى حقيقية، ولكنها قد تندرج في نهاياتها في أمور تنظيمية وحقوق الافراد في هذه الإحزاب، ويبدو أن التزاحم على (الدور) هو جوهري وأساسي في هذه الاحزاب، وهو ما يؤشر الانفكاك عن ثوابت الجماعة السياسية والسير بالاجتهاد والارتجال لفرض الذات[9].

(9) رضوان السيد، الاسلام المعاصر، طبعة ثالثة، بيروت،.

قد تكون القراءة الأهم في الوقت الحاضر هي قراءة الوسط، التي تلغي فكرة (الجمود والتطرف) في الاحزاب الدينية وتلغي فكرة (الإلحاد والابتذال)، في الاحزاب الليبرالية والعلمانية وهذه لا تكون، إلّا بتثبيت حقوق الفرد في الدستور وانتزاعها من الحكومات وتنشيط المؤسسات الجماهيرية المجتمعية خارج المصالح السياسية الحزبية.

صخب الانتماء الفكري أو العقيدي لا يلغي حق (المواطن) في جغرافيا البلد وثروات البلد

إنّ هذه القراءة لا تلغي فكرة قيام الأحزاب والحركات الدينية والعلمانية، بالمراجعة الحقيقية ونقد الذات لهياكلها بشكل عام، والعودة الى ثوابت هذه الاحزاب وانتاج مشاريع متلائمة مع العصر، وأن صخب الانتماء الفكري أو العقيدي لا يلغي حق (المواطن) في جغرافيا البلد وثروات البلد، الذي ينتمي إليه، إلا بقانون حفظ حق المواطن الآخر، وهذا متطابق في القوانين الشرعية السماوية والأخرى الوضعية.